نساء من المغرب
27/04/2011

بكل حميمية

ادريس اليزمي: كل الملفات على الطاولة

في أكثر من موقع مسؤولية، وسياق إقليمي ووطني غير مسبوق،...ثمة ملفات وانتظارات شاهقة أمام "إدريس اليزمي" رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وعضو لجنة مراجعة الدستور.ومع أن الرجل ينام على سيرة نضال عطرة ، متكئا على تجربة بأبعاد دولية، إلا أن إلحاح الواقع والتحولات التي يعرفها المجتمع المغربي تجعل من مهمته خطوات على صراط من التحدي. غير أن منسوب الإيجابية لديه، وشخصيته المنفتحة تجعله مصرا على خوض هذا التحدي والبحث عن قيمة مضافة، أما الأولوية بنظره، فهي لفتح "نقاش عمومي معقلن" .

فاطمة نوگ

رئاسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العمل ضمن لجنة مراجعة الدستور، المجلس الأعلى للجالية... كيف تتحرك وسط هذه المهام المتزامنة في الأهمية والتوقيت ؟

حقيقة هناك عمل مهم ينتظر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لكن هناك أيضا تغييرات وهيكلة مؤسساتية جديدة للدفاع عن منظومة حقوق الإنسان ككل، فإحداث مندوبية وزارية لحقوق الإنسان، وانتقال "ديوان المظالم" إلى مؤسسة "الوسيط"، سيسهل عمل المجلس وسيكون لكل طرف مهامه، وقد بدأنا النقاش فعليا لتحديد هذه المهام. طبعا مهمة واحدة تكفي، لكن عملي في لجنة مراجعة الدستور هو تكليف وتشريف، وأعتبر هذه المراجعة فرصة تاريخية للوطن، ولا يمكن أن يتراجع أمامها أي كان. ومع أني لست اختصاصيا في الدستور، لكني سأساهم بطريقتي ويتواضع في المدة المحددة سلفا لعمل هذه اللجنة.

أما بالنسبة لعملي بالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، فهناك تحضير لانتقال الرئاسة الجديدة، لكن من المقومات التي استطعنا ترسيخها بعمل المجلس هو وجود إدارة (صغيرة نسبيا ولا تتجاوز 40 موظفا) وطاقم بين قدرته على التحرك السريع والمهني وعلى الابتكار أيضا، كما برهن على الانخراط في المشروع الاستراتيجي للمؤسسة، وكان هذا نتيجة تفكير وعمل داخلي. هذا الطاقم موجود يتمتع بالاستقلالية وسيتابع مهامه، وعمليا وفي هذه اللحظة هناك اجتماع لإحدى فرق العمل في باريس حول السياسات العمومية، واجتماع آخر لفريق عمل آخر حول الكفاءات المغربية للتحضير لمشروع "مغربيات من هنا وهناك" الذي سيعقد بمونريال.

لكن ما مدى ارتباطك شخصيا بالمجلس الأعلى للجالية ؟

تضم تشكيلة المجلس أشخاصا لهم مسار مهني أو نضالي مهم، وسبق أن اشتغلت معهم بشكل أو بآخر قبل إنشاء المجلس، لدي رصيد 30سنة من الهجرة، وهذه الثقة المتبادلة كانت في أغلب الأحوال مبنية قبل عمل المجلس، لكن عملنا رسخها وسهل التعاطي مع الجميع. حين بدأنا العمل في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، قبل تأسيس مجلس الجالية، كان لدينا مائة عنوان إلكتروني فقط لمغاربة الخارج، واليوم تضم قاعدة بيانات مجلس الجالية آلاف العناوين، وآلاف الأشخاص الذين اشتغلنا معهم، تعرفنا عليهم أو ساعدناهم في تنظيم أنشطة معينة. التحدي الحقيقي المطروح أمام المسؤولين المقبلين (وأمامي حتى لو كنت لن أغادر المجلس) هو

27/04/2011

كيفية التعامل مع هذه الآلاف من الكفاءات، حتى لو كانت تركيبة المجلس تضم 250 عضوا، وكان الرئيس أو الرئيسة تمتلك كل الكفاءة، سيظل التحدي هو نفسه، أي كيف ننسق مع آلاف الكفاءات وآلاف الجمعيات التي تريد الاشتغال في المغرب. لقد رعينا مشروع الجامعة الدولية للرباط بعد أن كانت مشروعا على الورق، واستطعنا إنجاز جامعة بمستوى أكاديمي عالمي منفتحة على محيطها، تقوم بالتدريس والبحث العلمي أيضا ولا تغيب عنها روح المساواة الاجتماعية، فهناك طلبة يدفعون ثمن دراستهم وآخرون يستفيدون من منح خاصة. في الأسبوع الماضي قدم مهندسون مغاربة مقيمون بأمريكا للمغرب بهدف إنشاء مدرسة للهندسة بمدينة القنيطرة، وأيام 26، 27، 28 يوليوز المقبل سنقوم بعقد أكبر لقاء للكفاءات المغربية بالخارج، وأول أيام شهر يونيو سننظم لقاء يجمع مئات الجمعيات المغربية عبر العالم، التحدي القائم هو كيفية الاشتغال مع كل هؤلاء، لأن ميزة هذه الجالية الموزعة عبر كل العالم- والتي تظهر بداية كنوع من التناقض- أنها تندمج بسرعة وبدينامية كبيرة في دول الإقامة كما يبرهن عليها أخذ الجنسية، ثم بنفس الوقت لديها علاقات قوية بالوطن الأم، وأكدنا هذا المعطى من خلال استفتاء قام به المجلس على عينة مكونة من ثلاثة آلاف مغربي ومغربية، وهي عينة دالة جدا.

تابع المجلس الوطني أحداث مدينة خريبكة، وأيضا أحداث 13 مارس التي تدخلت فيها قوى الأمن ضد المتظاهرين، ما السيناريو الذي تتوقع أن يكون بالنسبة للتظاهرات المقبلة ؟

لست متخوفا من الغد، وليس هناك أي فاعل في المجتمع المغربي لا يهمه الحفاظ على حق التظاهر السلمي في إطار احترام القانون. لقد سبق أن قلت أننا نعيش ثورة هادئة ونريدها أن تظل كذلك، ولدي ثقة بأ 99٪ من الفاعلين الاجتماعيين، من أحزاب وشباب يريدون أن تمر الأمور بشكل سلمي، ولدي اليقين أيضا أن هذا هو موقف السلطات. المشاكل يمكن أن تحدث في نهاية المظاهرات، إذ يمكن أن تشارك بعض الفئات المهمشة وتقوم بالشغب في آخر المظاهرات. وأظن أنه علينا تفادي ذلك تدريجيا، وهذه "بيداغوجيا" ولن يستطيع المجلس بعصا سحرية أن يفرضها، لأن الأمر يتعلق بنمط تفكير وعمل بيداغوجي يتطلب تقوية التواصل بين السلطات والمواطنين. خذي مثلا ما حدث في خريبكة، فالحل بالنسبة لأبناء المتقاعدين كان قد تم التوصل إليه أسبوعا قبل الأحداث، وكل اللقاءات التي عقدت مع مسؤولي المكتب الشريف للفوسفاط ومع السلطات تؤكد أن الحل كان محضرا، مكمن المشكل -وهذه إحدى الفرضيات التي نشتغل عليها الآن في إطار التحقيق في هذه الأحداث- كان في عدم معرفة المعتصمين بوجود حل محتمل.

لذلك وفي كل مظاهرة وإن لم يكن لديها أي علاقة لا بحركة 20 فبراير ولا بالمعطلين، لابد من التواصل. كذلك خطوة التصريح بالمظاهرات (وليس أخذ الموافقة)، تمرين علينا تعلمه، وفعليا هناك مئات من المظاهرات لا تتقدم فيها الجهات الوصية بأي تصريح لتنظيمها، وسبق أن اشتغلنا في المجلس الاستشاري لحقوق الانسان على دراسة ذلك، وتبين أن 80٪ من المظاهرات تتم دون إعلام وزارة الداخلية.

اليوم نعيش مرحلة تعمق انفتاح المجتمع المغربي، وستظهر مطالب كثيرة في العمل والسكن...الناس تشعر بهذا، وهذا تأكيد ضمني لمسلسل الإصلاح، وأعتبر أن هذه الحركات تؤشر على وجود روح مواطنة في العمق ورغبة في تدبير الشأن العام، وإن أخذت أحيانا شكلا صعبا يتطلب حلا مباشرا للمشكل. الأكيد أن أي دولة لن تستطيع حل المشكل بالضغط على الزر، والشغل إحدى مشاكلنا اليوم والتي لن نستطيع حلها بسرعة لكن يجب علينا فتح نقاش وطني بشأنها : والمفارقة أنه لدينا مناصب عمل شاغرة، وبالمقابل لا نمتلك كفاءات تتناسب مع فرص الشغل المتاحة، في قطاعات عديدة لدينا خصاص حقيقي، وعلينا النقاش وقبول فكرة التكوين والتكوين المستمر...

مشكل مواءمة التكوين مع متطلبات سوق الشغل هو نقاش مطروح منذ زمن، لكن ظل التجاوب معه ضعيفا...

منذ سنين، وأنا أقول أن المصالحة ليست هي الإجماع بل هي التدبير السلمي لحق الاختلاف، وخلق فضاءات عمومية للنقاش المعقلن. مثلا : "واش مادرنا والو في التكوين أو درنا شي حاجة ؟" يجب ألا يخضع الأمر لأحكام عامة بل للنقاش. ما يحصل أن هناك دائما فئتان الأولى تقول أننا قمنا بالكثير وليس هناك مشاكل، وفئة

نساء من المغرب
Nissae min Al Maghrib

27/04/2011

بكل حميمية

يطالب بالحرية، وأدرك أن للعائلات انتظاراتها وتسعى للإفراج عن ذويها، لقد عشت ذلك أيضا، وكانت عائلتي أيضا تترقب خروج أخي الذي أمضى في السجن تسع سنوات. أيضا اتصل بي أشخاص من خارج المغرب لم تكن فكرة العودة للوطن واردة لديهم، وعبروا عن رغبتهم في العودة اليوم، أتفهم ذلك وعشته حين كنت لاجئا، فحين توفيت والدتي ولم أستطع العودة لحضور دفنها، كنت أتمنى العودة... نحن نحاول أن نكون بمستوى الثقة.

نحن في مرحلة خاصة وكل شئ مفتوح اليوم، وقلت هذا لأعضاء حركة 20 فبراير، لدينا فرصة تاريخية (لا يعني ذلك أنه ليس هناك مشاكل)، لكي يكون لنا نقاش عمومي معقلن يهم كل المشاكل والملفات بما فيها الدستور بالسقف والمرتكزات التي طرحها جلالة الملك، ثم فتح باب الابتكار : هذا مكتسب تموت الناس من أجله –في هذه اللحظة التي نجري فيها هذا الحوار– في عدة دول كي تتحقق إمكانية النقاش السلمي والمتعدد. كل الانتظارات مشروعة، لكن علينا في كل الاحوال الحفاظ على هذا الجو من النقاش الهادئ .

رصد وتتبع أوضاع حقوق الإنسان على الصعيد الجهوي والوطني بمساعدة آليات جهوية لحماية حقوق الإنسان والنهوض بها، بعض من تعريف مهام المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما هي هذه الآليات ؟

المراقبة، وتلقي شكاوي المواطنين وفرزها فالشكاوى المتعلقة بمشاكل مع الإدارة ستحال على مؤسسة الوسيط الجديدة، والسيد عبد العزيز بنزاكور رئيس المؤسسة هو عضو أيضا في المجلس الوطني وسيتم التنسيق بيننا. نقوم أيضا بأخذ المبادرة للتحقيق دون وجود شكاوى أولية من المواطنين، ففي خريبكة لم يطلب منا إجراء تحقيق، ولكن بادرنا لذلك. وفي حالة التوتر الذي يمكن أن يقود لانتهاك حقوق أساسية، سيبادر المجلس للتدخل، وهناك لجان جهوية عليها استباق الأحداث في حالة إضرابات المعامل أو الجامعات..وهذا الاستباق هو عمل مهم وتحدي بالنسبة للمجلس.

رؤساء الآليات الجهوية أيضا هم أعضاء في المجلس الوطني الآن، وهناك إرث سيساعدنا في هذا المسار وهو المكاتب الإدارية التي فتحها المجلس الاستشاري لحقوق الانسان وكذلك المكاتب الجهوية التي تكلفت بجبر الضرر الجماعي والتي تمتلك علاقات مع المجتمع المدني، فالتنسيقيات المحلية تضم ما يناهز 500 جمعية التي ستكون أيضا شريكا لنا.

حماية حقوق المرأة جزء من عملكم، هل يمكن

اشتغلوا في "الحوار الوطني" الذي فتح بشأن الصحافة عاكفون على تحضير خلاصاتهم وسنقيم إذاك قطاعا بقطاع : نفس الشئ بالنسبة للجالية وبالنسبة لحقوق الإنسان وحقوق النساء، وخذي أيضا "مدونة الأسرة" التي تعتبر أكبر ثورة قانونية بالنسبة للنساء في العالم الإسلامي كله منذ ثورة بورقيبة 1957، هل معنى ذلك أنها حلت مشاكل النساء ؟.

معنى ذلك أن هناك انتظارات كثيرة أمام المجلس، مقابل عامل الوقت المهم جدا أيضا، فلمن ستعطى الأولوية ؟

للنقاش مع الناس، ومحاولة فهم أن الإصلاح في كل دول العالم يتطلب الوقت، بالأمس أمضى السيد "محمد الصبار" نصف يومه الأول في سجن سلا، والنصف الثاني في سجن القنيطرة، وأول أمس كان في خريبكة، واليوم قررنا أن نقابل كل الناس ومستعدون للحديث إليهم، وكل الملفات على الطاولة. تحدثت قبل قليل عن "أبي حفص" ورغبته في معانقة الحرية، من حقه ومن حق كل سجين أن

ثانية تقول أننا لم نقم بأي شئ ولا وجود إلا للمشاكل. خذي مجال الصحافة مثلا، فلا أحد يمكنه أن ينكر وجود مشاكل، لكن هل قمنا بمجهود لحلها ؟. هناك مجهودات، والإخوان الذين

نساء من المغرب
Women of Morocco

27/04/2011

أسئلة خاصة

بهدف إعطاء مساحة لبعض الأصوات كي تستفسر بدورها السيد ادريس اليزمي عن قضايا تهمها، نورد في هذا الإطار أسئلة كل من، يسرى عن حركة 20 فبراير، وسعاد طالسي عضو مجلس الجالية بالخارج، وفوزية العسولي رئيسة الرابطة الديموقراطية لنساء المغرب، ثم لأستاذ والباحث نور الدين الزاهي.

يسرى : ما هي الضمانات الحقوقية التي سيقدمها المجلس في حالة تعرض المواطنين لانتهاك حقوقهم داخل مخافر الشرطة التي سجلت فيها حالات وفاة من أثر التعذيب ؟

حين كان النواب الفرنسيون يصوغون الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان قضوا مدة أسبوعين للنقاش حول تسميته فقط، وتوافقوا بعدها على تسميته "الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن" باعتبار أن الضمانة الأولى للحقوق هي العمل المواطن المؤسسة الجديدة أي المجلس الوطني سيحاول القيام بعمله، انطلاقا من صلاحياته في التحقيق وتلقي شكايات العائلات في حالة حدوث انتهاكات في المخافر مثلا وزيارات كل أماكن الحرمان من الحرية، أيضا له الحق في استدعاء أي شخص يمكنه الإفادة حول الانتهاك المحتمل، كتابة تقرير وتقديم توصيات ومتابعة تنفيذها. لكن بشكل عام وحتى في الدول الديموقراطية، تعرف العلاقة بين قوى الأمن والمواطن حالات توتر. لقد تابعت ذلك كنائب رئيس الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان، وتابعته في إطار عملي الجمعوي في الهجرة، وأحد أصدقائي المغاربة بفرنسا قال لي أن أحداثا كأحداث الداخلة مثلا تقع يوميا في ضواحي باريس، لا يعني ذلك أن نقبلها بل يجب البحث في كيفية تطوير عمل الشرطة وآليات التواصل بين المواطنين وعناصر الأمن، لقد كانت هناك اتفاقية بين وزارة الداخلية والمجلس الاستشاري لحقوق الانسان ويجب أن نعود إليها، كي تكون المقاربة الحقوقية ضمن تكوين الشرطة وكل قوى الأمن التي مهمتها الأولى تثبيت الأمن وحماية الممتلكات ومحاربة الجريمة.

سعاد طالسي : متى يتم الانتقال من المجال النظري لمجال التطبيق الواقعي فيما يخص وضع المرأة المغربية ؟

عدا الإيمان بمبادئ حقوق الانسان وعدم التمييز، أظن أن المساواة هي أساس التنمية، لقد أظهرت تقارير برنامج الأمم المتحدة التي تصدر حول التنمية البشرية في العالم العربي منذ 2000، أن هناك ثلاثة أسباب مركزية لتخلف المنطقة العربية.
ومنذ التقرير الأول –والتقارير الأخرى أكدت هذا التشخيص– تأكد أن أسباب التخلف هي أزمة التعليم، غياب الحريات، وعدم المساواة بين المرأة والرجل، فإذن لا يتعلق الأمر بمبادئ بل بمصير وضرورة التنمية إذ لا يمكن أن يتقدم المجتمع ب50٪ فقط من مكوناته.

هذا تصوري عموما، وعمليا سيشتغل المجلس الوطني بطريقة تشاركية مع كل الفاعلين والفاعلات في ميدان المساواة، وسنبرهن على ذلك وبسرعة وثانيا سنبحث عن قيمة مضافة يمكن أن نقدمها، ولن نقوم بدور المؤسسات الأخرى بإعادة نفس البرامج الموجودة، بل سنحاول أن نساهم في تناسق أكثر فاعلية.

نور الدين الزاهي : إذا كان المجلس الوطني لحقوق الانسان ليس تقريريا وليس استشاريا كذلك، فما وضعه ، وما تأثير هذا الوضع على ضمانات حقوق الانسان بالمغرب ؟

النصوص هي أيضا إطار علينا الاجتهاد فيه، لدينا هيكلة جديدة للمجلس، وهناك بنفس الوقت مسار للإصلاح الدستوري، ويمكن في إطار هذا الإصلاح أن تتغير هذه المؤسسة.

لقد قال جلالة الملك بأنه يجب دسترة كل آليات الحكامة وحماية الحريات وحقوق الانسان، وهذا يعني أننا داخل مسار، لكن عملنا لن يتوقف حتى تتم مراجعة الدستور.

الأكيد أن التحقيقات حول الانتهاكات المحتملة، كتابة التقارير ورفع توصيات ومتابعة تنفيذها، لن تجعلنا نعوض العدالة، لكن ذلك سيسمح لنا بمواكبة العدالة، لن نقرر مكان أي مسؤول تم تسجيل الانتهاك في قطاع يشرف عليه، لكننا سنتابع معه العمل، وسنقدم تقريرا لجلالة الملك ينشر في الجريدة الرسمية، ويقدم إلى المجلسين في جمع عام أمام ممثلي الشعب بالصلاحيات الجديدة للبرلمان، يمكن للناس أن يبدوا رأيهم بخصوصه ويمكن الانتقال في حالة تراكم الانتهاكات في حالات ما إلى خلق قانون ما. الأفق مفتوح ولا يتعلق الأمر بكلمتي : "تقريري"، أو "استشاري"، بل يتعلق الأمر بعمل ينجز وفي الأخير الضمان الأساسي هو عمل المواطنين إذ يمكنهم متابعة عمل المجلس المفتوح على العمل وعلى التغيير.

فوزية العسولي : ما هي الخطوات التي سيشتغل عليها المجلس لمواجهة العنف ضد النساء بكل أشكاله ؟

أظن أنه لابد من إعادة فتح النقاش في ملف حقوق النساء بصفة أفقية، وهذا النقاش لن يكون إلا بالمعرفة العلمية وبطريقة تشاركية مع كل الفاعلين والفاعلات أساسا في هذا الميدان، بدون مبالغة وبمقارنة الحركة الجمعوية النسائية في كل منطقة البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي، نحن نمتلك أكبر قوة اجتماعية في هذا المجال، صحيح أن الحركة التونسية هي حركة قوية رغم أنها كانت مقموعة، ومن الممكن أن توجد فاعلات بنفس الحجم في مصر أيضا، لكن ليس بنفس الصدى الذي يحققه العمل الجمعوي النسائي في مجتمعنا.
لدينا هذا الرصيد ولدينا المدونة وهذه القوة الاجتماعية الآن، ثم لدينا أيضا سياسات عمومية، علينا الآن الجلوس والتفكير في الأجندة الجديدة للمساواة بكل قضاياها وتفرعاتها، وسنجد بدون شك مجهودات قد بذلت، يمكننا تقييمها والنقاش بعدها عن المرحلة المقبلة لأجندة المساواة.

اليوم الحديث عن قيمة مضافة سيحملها المجلس لهذه القضية ؟

الإرث الايجابي الذي نملكه، في هيئة الانصاف والمصالحة كان اعتماد مقاربة النوع وكنت من الأشخاص الذين ساهموا في تفعيلها، وفي المقررات التحكيمية الخاصة بالتعويض أخذنا بعين الاعتبار أن النساء تم انتهاك حقوقهن الأساسية بشكل أعمق من الرجال، فقد عشن ظروفا خاصة بالانتهاك، (كيف عشن فترات الحيض مثلا، أو التهديد بالاغتصاب...) وإذا لاحظت في جلسات الاستماع العمومية، 50٪ من الشهادات كانت للنساء، والشهادات التي بقيت في الذاكرة الوطنية كانت للنساء أيضا وكانت الأقوى. عمليا هناك عمل كبير للجنة مقاربة النوع الذي يجب تقييمه أولا، وبالنسبة للمستقبل، نحاول –وهذا موضوع استشارات مع المجتمع المدني – أن تكون تركيبة المجلس قريبة من تركيبة المجتمع وأن تمثل النساء 50٪ من المجلس كما في المجتمع.
لدينا هاجس آخر هو حضور الأجيال الجديدة كي تكون طرفا أساسيا في تركيبة المجلس، فإحدى مشاكلنا في ميدان حقوق الانسان وفي ميادين أخرى هي تحضير الخلف. وسنحاول تفعيل ذلك على المستوى الجهوي والوطني. المغرب هو إحدى أكثر دول حوض الأبيض المتوسط المتقدمة في جندرة

نساء
27/04/2011

بكل حميمية

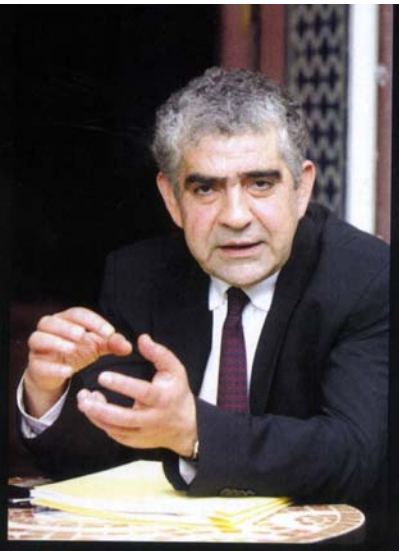

الميزانيات العمومية، هذا غير معروف لدى كل الرأي العام، وعدا ذلك لدينا برنامج وطني من أجل حقوق الإنسان وقد قدم للوزير الأول في يوليوز الأخير، وفيه إدماج لمقاربة النوع بشكل عرضاني ويجب أن يفعل، لدينا كل البرامج التي تشتغل عليها وزارة التنمية الاجتماعية الأسرة والتضامن، وكل البرامج التي تدخل ضمن إطار التعاون متعدد الأطراف مع الاتحاد الأوربي، ثم برامج الأمم المتحدة، وكل برامج المنظمات الدولية وأيضا برامج المجتمع المدني المغربي. ما نحتاجه في هذه المرحلة –وأنا متأكد أن السيد محجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الانسان هو واع بهذه القضية لأنها كانت موضوع نقاشات مطولة بيننا– هو المواءمة والتناسق بين كل هته البرامج والجهات. وكي نطرح قضية المرأة في هذا البلد، علينا تحضير خارطة طريق عامة بمعنى أن تكون لدينا وجهة نظر متكاملة ومنها يمكن أن ندخل في مرحلة أخرى في الدفاع عن حقوق النساء.

نعرف مثلا أن تطبيق مدونة الأسرة بالنسبة للنساء المغربيات في الخارج يطرح مشكلا لوجود تناقض في بعض المقتضيات مقابل قوانين دول الإقامة، وهذه المعطيات يجب أخذها بعين الاعتبار كي تكون لنا خارطة طريق مندمجة، وكي يعرف كل طرف دوره، وحتى لا يعيد المجلس الوطني لحقوق الإنسان إنتاج برنامج نسائي جديد خاص به، لكن عليه أن يمتلك قيمة مضافة انطلاقا من هذا التحيين الذي يجب أن ندخل فيه والذي يتطلب بعض الوقت.

في تصريح سابق لأحمد حزرني ذكر ما معناه وجود بعض الحقوق المدنية التي لم يتم الاشتغال عليها بشكل كاف وتتعلق بالاستغلال الجنسي للنساء والاتجار بالبشر، هل سيتم التركيز عليهما في هذه الفترة ؟

للمجلس الاستشاري رصيد في هذا المجال لكن يجب تفعيله على المستوى القانوني، كما يجب العمل على مستوى التحسيس، لمحاربة شبكات الاتجار بالبشر، وهي إحدى القضايا الأساسية المطروحة أيضا، وبالنسبة لمسألة الاتجار بالنساء أو الدعارة في الخارج، فسأجيب بقبعتي الخاصة بالمجلس الأعلى للجالية المغربية بالخارج، وأعتقد أن الأمر لم يسلم من بعض المبالغة الإعلامية.

فتأنيث الجالية المغربية هو ظاهرة تاريخية وهجرة المغربيات من أرض الوطن أعتبره في العمق ظاهرة إيجابية تعبر عن التغير العميق للمجتمع المغربي، فالمغربيات يعشن أيضا ظاهرة بروز الفرد كفاعل والذي نسميه في السوسيولوجيا LE PROCESUS D'INDIVIDUATION وأنا أعتبر حتى المرأة التي تختار الهجرة السرية فاعلة، لأنها تربط شبكة علاقات وتؤمن المال قبل أن تصل لقارب السفر، والمرأة هنا تأخذ مصيرها بيدها وهذا هو العمق في هذا المسلسل، أما ظاهرة الدعارة فهي حقيقية وتتطلب دراسات عميقة، لكن دون أن يؤدي الأمر لتشويه الظاهرة السوسيولوجية الأساسية التي هي تأنيث الهجرة.هناك مشاكل، لكن تبقى ظاهرة الدعارة أقلية، وقد أخذت أبعادا أكبر من حجمها بعد المسلسل العربي وبعض الفضائح.ما يحدث أيضا أننا نربط دعارة المغربيات بالخليج، وبالمقابل هناك أطر نسائية في الخليج عشر مرات أكثر من الداعرات، لكن مع المبالغة الإعلامية يفهم العكس.

إذا كان المشكل محصورا في المبالغة الإعلامية فكيف يمكن تغيير هذه الصورة ؟

قمنا بدراسة ستنشر قريبا حول علاقة الإعلام مع الهجرة كإشكالية مركزية، وتناولت الدراسة الصحافة المغربية خلال شهور يناير فبراير مارس 2010 أي خارج فترة العبور.الدرس الأساسي الأول بين وجود صور مغلوطة حول الجالية تروج في الإعلام المغربي، بنفس القدر الذي تروج فيه صورة مغلوطة في الإعلام الغربي حول الجاليات الإسلامية.في أوربا، كندا وأمريكا، هناك برامج لمكافحة الصور المغلوطة، لكن ما يحدث هنا أن الصحفيين المغاربة لا يمتلكون الإمكانيات للاشتغال على واقع الجالية لأنه واقع بعيد، فلكي يكتب الصحفي عن هولندا مثلا يجب أن تكون له الإمكانيات للسفر ثم اللغة...، فإحدى الخلاصات الأساسية أيضا، هي إيجاد طرق عملية لمساعدة الصحفيين على القيام بمهامهم. علينا الانتباه أيضا لمشكل التكوين كي تحضر إشكالية الهجرة وإشكالية النوع الاجتماعي في صلب التكوين الإعلامي، وسيكون لدي موعد قريب مع مدير المعهد العالي للإعلام والاتصال كي نبحث إمكانية وضع إشكالية الهجرة ضمن مسار التكوين الذي يتلقاه طلبة المعهد، وطبعا مع ميلاد "المجلس الوطني لحقوق الانسان"، من الممكن أن تشمل الفكرة مجال حقوق الانسان أيضا، ما يهم هو إيجاد طرق عملية للاشتغال.

هناك إمكانية أخرى طرحت في لقاء الصحافيين المغاربة عبر العالم، المنظم بمدينة الجديدة، وإحدى خلاصات هذا اللقاء هو أن يصبح هذا الموعد سنويا، كي يسمح بربط علاقات بين صحفيي الخارج والداخل للتعاون حول ملفات معينة، يمكن أيضا البحث عن منح خاصة كي يستفيد الصحفيون المغاربة من تكوينات أو فترات تدريب واحتكاك في وسائل الإعلام العربية أو الأجنبية. فالإشكال في تناول قضية الهجرة، أنه ليس هناك نموذج وحيد للاندماج في بلدان الإقامة، فاندماج المغاربة في ألمانيا ليس هو في دبي أو كندا.

بعد أن فقد المغاربة الثقة في المؤسسات وفي الممارسة السياسية، بنظرك هل يمكن ترميم هذه الثقة من جديد، خاصة مع النقاش المفتوح اليوم حول ضرورة بناء هذه الثقة ؟

كي نضع الأشياء في سياقها، هناك أزمة ثقة في السياسة على المستوى العالمي الكوني، ليس معنى ذلك أنها ظاهرة صحية لكن أزمة الالتزام والمواطنة هي موضوع نقاش، هناك أزمة ولها علاقة بالتحولات الاجتماعية، ولا يجب الاعتقاد أن المجتمع المغربي مختلف عن غيره من المجتمعات، نحن أيضا نعيش عصر العولمة. في جيلي كان الشخص يدخل في إيديولوجية ما ويظل فيها، اليوم نلاحظ أن الفرد يناضل على فترات وفي قضية معينة، في المشهد الحقوقي المغربي قبل 15 سنة كان لدينا فقط الجمعية المغربية لحقوق الانسان والمنظمة المغربية لحقوق الانسان، واليوم في المشهد المغربي هناك جمعيات كثيرة تشتغل على قضايا المرأة، المعاق البيئة، التنمية... وهي جمعيات في عمقها حقوقية أيضا. إذن كيفية إعادة الثقة هي إحدى التحديات، لكن ذلك يتطلب إيجاد أشكال مختلفة لإشراك أكبر عدد ممكن من هؤلاء الفاعلين في النقاش. فبين المجتمع والدولة، يجب أن يتواجد ما نسميه بالهيئات الوسيطة (DES INSTANCES D'INTERMEDIATION)، والأمر يشمل أيضا الإعلام العمومي، المثقفين، النقابات...هذا هو التحدي.■